

Distr.: General
20 May 2002
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٥٣٧ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، فيما يتصل بنظر مجلس الأمن في البند المعنون "الحالة في تيمور الشرقية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بنيل تيمور الشرقية لاستقلالها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ الذي يأتي تتويجا لعملية تقرير المصير والمرحلة الانتقالية التي بدأت في أيار/مايو ١٩٩٩. ويشيد المجلس بشعب تيمور الشرقية وقيادتها لما بذلته من جهود لنيل الاستقلال المنشود.

"ويؤكد مجلس الأمن التزامه بسيادة تيمور الشرقية واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

"ويغتنم مجلس الأمن هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه البالغ لجهود الأمين العام وممثله الخاص، ويلاحظ بارتياح الدور الذي أدته الأمم المتحدة في إعادة إحلال السلام في ربوع تيمور الشرقية، وفي بناء أساس وطيء لكي تنعم تيمور الشرقية بالديمقراطية وتتوفر لها أسباب البقاء والاستقرار، ويشيد المجلس بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للأعمال الهامة التي قامت بها تحقيقا لهذه الأهداف الهامة.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده القوي لقيادة تيمور الشرقية وهي تتسلم زمام السلطة في حكم دولة تيمور الشرقية الجديدة ذات السيادة. ويسلم المجلس بأن المسؤولية الأخيرة عن تأسيس دولة قادرة على البقاء والحفاظ عليها تقع على عاتق شعب تيمور الشرقية وحكومتها المنتخبة بالطريق الديمقراطي. ويعرب المجلس عن ثقته في أن تيمور الشرقية ستبدي، شعبا وقيادة، الإرادة السياسية والتصميم اللازمين لتحقيق ما تصبو إليه من مطامح.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجهود التي بذلتها الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في سعيهما لتحقيق استقلال تيمور الشرقية. ويعرب المجلس عن تقديره لحكومة إندونيسيا وحكومة البرتغال على تعاونهما مع الأمم المتحدة في إبرام اتفاق ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ الذي أسفر عن تأسيس بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بغية إجراء مشاورات شعبية. كما يعرب عن تقديره لاستراليا والبلدان الأخرى التي ساهمت بقوات في القوة الدولية في تيمور الشرقية وفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، اللتين ساعدتا في إعادة إحلال الاستقرار في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في مرحلة ما بعد الاستفتاء.

”ويرحب مجلس الأمن بالتزام حكومة تيمور الشرقية بإقامة علاقات وثيقة وقوية مع إندونيسيا، وبما أعلنت عنه حكومة إندونيسيا من استعداد للتعاون مع تيمور الشرقية على بناء مجتمع في تيمور الشرقية يسوده السلام وينعم بالوحدة وتتوافر له مقومات الاستمرار. ويؤكد المجلس أن إقامة علاقات طيبة مع الدول المجاورة عنصر أساسي لاستقرار تيمور الشرقية واستقرار المنطقة في المستقبل، لارتباطهما بشكل لا ينفصم.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من أن تظل التحديات لأمن تيمور الشرقية واستقرارها قائمة بعد الاستقلال. ويلاحظ بقلق وجود جوانب من القصور تعتري عددا من العناصر الحيوية للإدارة العامة في تيمور الشرقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. ويؤكد المجلس مجددا ضرورة وجود التزام دولي قوي في تيمور الشرقية لضمان استمرار الاستقرار والتنمية في ذلك البلد لبعض الوقت بعد الاستقلال. ويعرب المجلس عن ثقته في أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية المنشأة بموجب القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ ستساعد في توطيد وتعزيز بيئة مستقرة في تيمور الشرقية.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا أهمية استكمال مساهمة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام بغيرها من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية لمساعدة شعب تيمور الشرقية على بناء نظام اجتماعي واقتصادي تتوافر لهما أسباب الدوام. كما يؤكد مجددا ضرورة استمرار التنسيق الفعال والوثيق بين هذه البرامج والمناخين لضمان سلاسة الانتقال إلى إطار طبيعي للمساعدة الإنمائية. ويهيب المجلس بالدول

الأعضاء أن تلبي على نحو إيجابي النداء العاجل الذي وجهه الأمين العام لملء الوظائف الشاغرة في فريق الدعم المدني. كما يحث الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى الاستجابة لمناشدات المساعدة في بناء قوة الدفاع ودائرة الشرطة وقطاع العدالة في تيمور الشرقية؛ وفي دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقليل من الفقر.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى يوم قريب تنضم فيه تيمور الشرقية إلينا بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وإلى التعاون الوثيق مع ممثليها. ويلاحظ مجلس الأمن أن حكومة تيمور الشرقية قد وجهت اليوم رسالة إلى الأمين العام تطلب فيها قبول تيمور الشرقية عضوا في الأمم المتحدة.

”وسيقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي“.